منهجية التعليق على نص قانوني

المقصود بالتعليق على نص قانوني

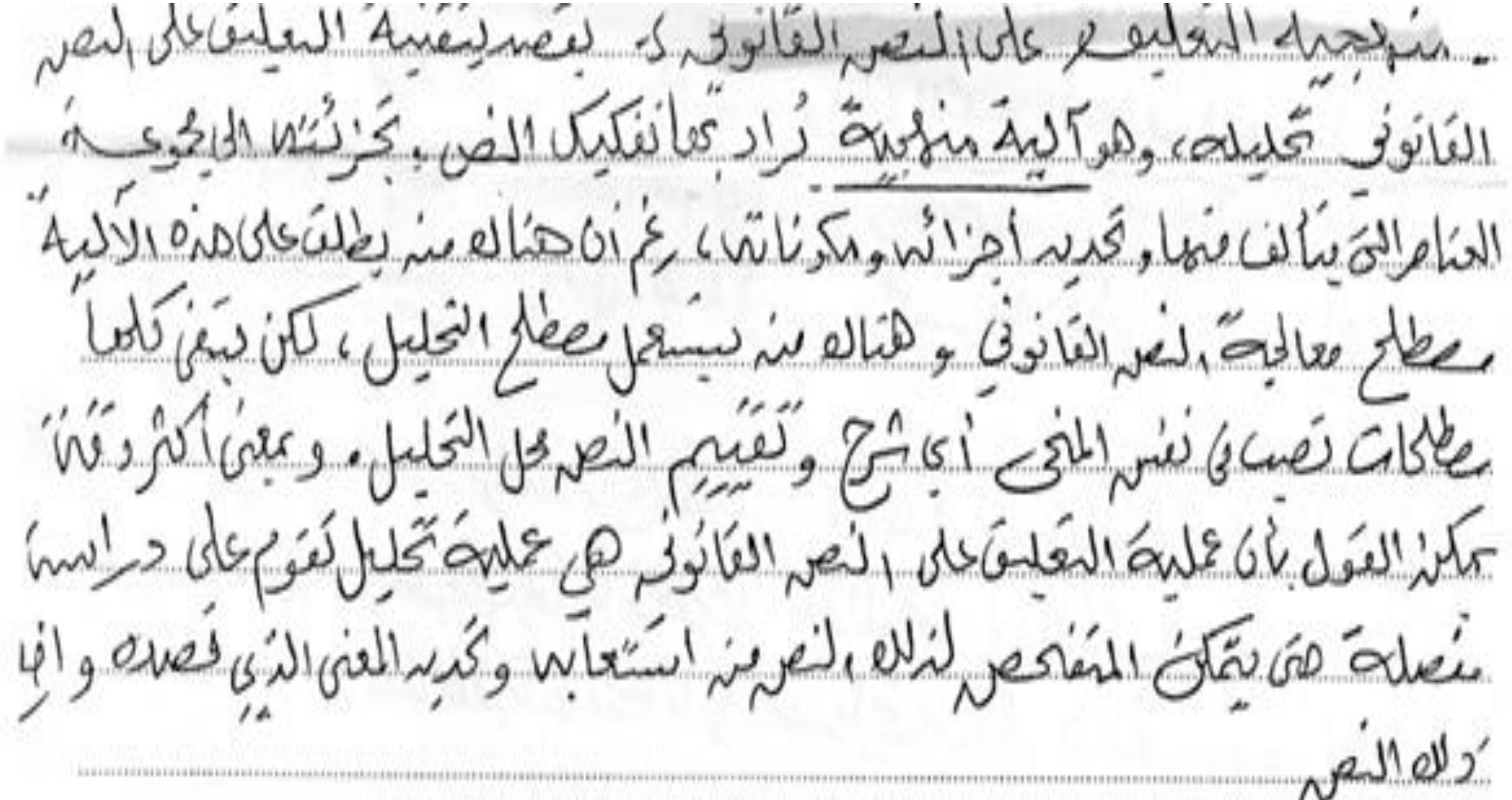

منهجية التعليق على نص قانوني

المقصود بالتعليق على نص قانوني

ويعرف التحليل بأنه دراسة مفصلة لشيء معين حتى يمكن استيعابه.

أما التعليق فلا يحصر استعادي لمحتوى وشكل النص

وعلى ضوء هذه التعريفين يمكن القول بأن عملية التعليق على النص لا يمكن أن تبلغ

غايتها والغاية المرجوة منها وهي الاستعاب الفكري الدقيق للنص (شرح الغاية الزهرة

من التعليق) إلا بالتحليل الدقيق والهادف للنص الذي يجب تشريحه إلى الجزئيات

الأساسية التي يتألف منها ثم إعادة استعابها كليا وبالتالي استعاب الصورة التي

يراد التعبير عنها داخل النص.

منهجية التعليق على نص قانوني

المقصود بالتعليق على نص قانوني

يقصد بتحليل النص تفكيكه وتجزئته إلى العناصر الأساسية التي يتألف منها ومن ثم بيان أجزائه ومكوّناته، في حين ينصرف معنى التعليق على النص القانوني إلى محاولة تفسير وتوضيح موضوع النص بقدر من الحرية وبالأسلوب الذاتي لمقدّم التعليق. ومن خلال ما تقدم يتبيّن أن التعليق على النص القانوني لا يمكن أن يكون محل ثقة واعتبار ما لم يستند إلى تحليل مسبق وسليم للنص القانوني مما يجعل التحليل السليم والدقيق للنص يبدو وكأنه مشروع تعليق غير مكتمل الأبعاد والملامح للنص القانوني.

منهجية التعليق على نص قانوني

المقصود بالتعليق على نص قانوني

وتأسيسا على ما تقدم يمكن القول بأن تحليل النص والتعليق عليه كلاهما وسيلة لدراسة النص القانوني، غير أن التحليل يمثل الصورة التي تعكس حالة النص كما هو، أما التعليق فإنه يعدّ بمثابة الصورة الطليقة التي تعكس رأي المعلق على النص .

وفي الإطار الأكاديمي فإن استعمال عبارة تحليل النص القانوني لا يقصد منها بالضرورة الاقتصار على تحليل النص بالمعنى الضيق، بل يجب أن تفهم في إطارها التعليمي والتوجيهي؛ أي تزويد الطالب بالأدوات اللازمة من أجل دراسة وفهم النص القانوني عبر منهج معيّن. بعبارة أخرى فإن تحليل النص القانوني لا يعني استبعاد التعليق بل جل ما يعنيه هو إقامة التعليق على أساس دقيق وسليم.

منهجية التعليق على نص قانوني

المقصود بالتعليق على نص قانوني

و هذا يجعل من تحليل و التعليق آليتان متكملتان لدراسة النص القانوني ، حيث يتولى التحليل الكشف عن صورة النص و حقيقته و التي لا يسع الباحث أو المعلق التعديل فيها أو الاضافة إليه ، اما التعليق فو يمثل وجهة نظر المعلق لهذه الصورة و لقد عبر عنها أحد المؤلفين تعبير مميز يقوله : " اما التعليق فهو الصورة الطليقة التي تعكس رأي المعلق ، أي الصورة التي يمكن للمعلق تقويمها و ابداء رأيه الشخصي حوله بحرية ."

منهجية التعليق على نص قانوني

الهدف و االغاية من التعليق على نص قانوني

من منهاج التعليق على النص القانوني ان يحقق هدفين هما : اولا : تحديد اطار المناقشة بحيث تقيد الطالب بالافكار المحاورة دون الخروج لغيرها من الافكار ولو كانت هذه الاخيرة تتعلق بنفس المسألة القانونية التي تعرض لها النص وهذا تفاديا لخروج عن موضوع النص وتفاديا اعادة سرد المعلومات المحفوظة بطريقة آلية .

السماح للطالب بابداء رأيه بكل افكار النص بالتأييد او المخالفة مع تبرير موقفه لشخص ما يسمح له باظهار استعابه الجيد للمعلومات وقدرته على توصيفها وبهذا نسمو الطالب الى درجة القدرة على استعاب الافكار القانونية وترسيخها في ذهنه دون الاعتماد على الحفظ

منهجية التعليق على نص قانوني

مراحل و خطوات التعليق على نص قانوني

- مراحل و منهجية التعليق على نص قانوني تتطلب المعالجة الحقيقية للنصوص القانونية منهجية دقيقة منذ نشأتها تنظم عمل الطالب للوصول إلى تحقيق الهدف من التعليق

وهذا من خلال مرحلتين:

- مرحلة تحضيرية : وفيها يقوم الطالب بتحليل النص تحليلا كليا وموضوعيا

- مرحلة كتابية : وفيها يقوم الطالب بمناقشة المسألة القانونية التي أثارها النص القانوني وذلك وفق خطة متكونة من مقدمة وصلب موضوع وخاتمة.

منهجية التعليق على نص قانوني

1- المرحلة التحضيرية أو مرحلة التعرف على النص

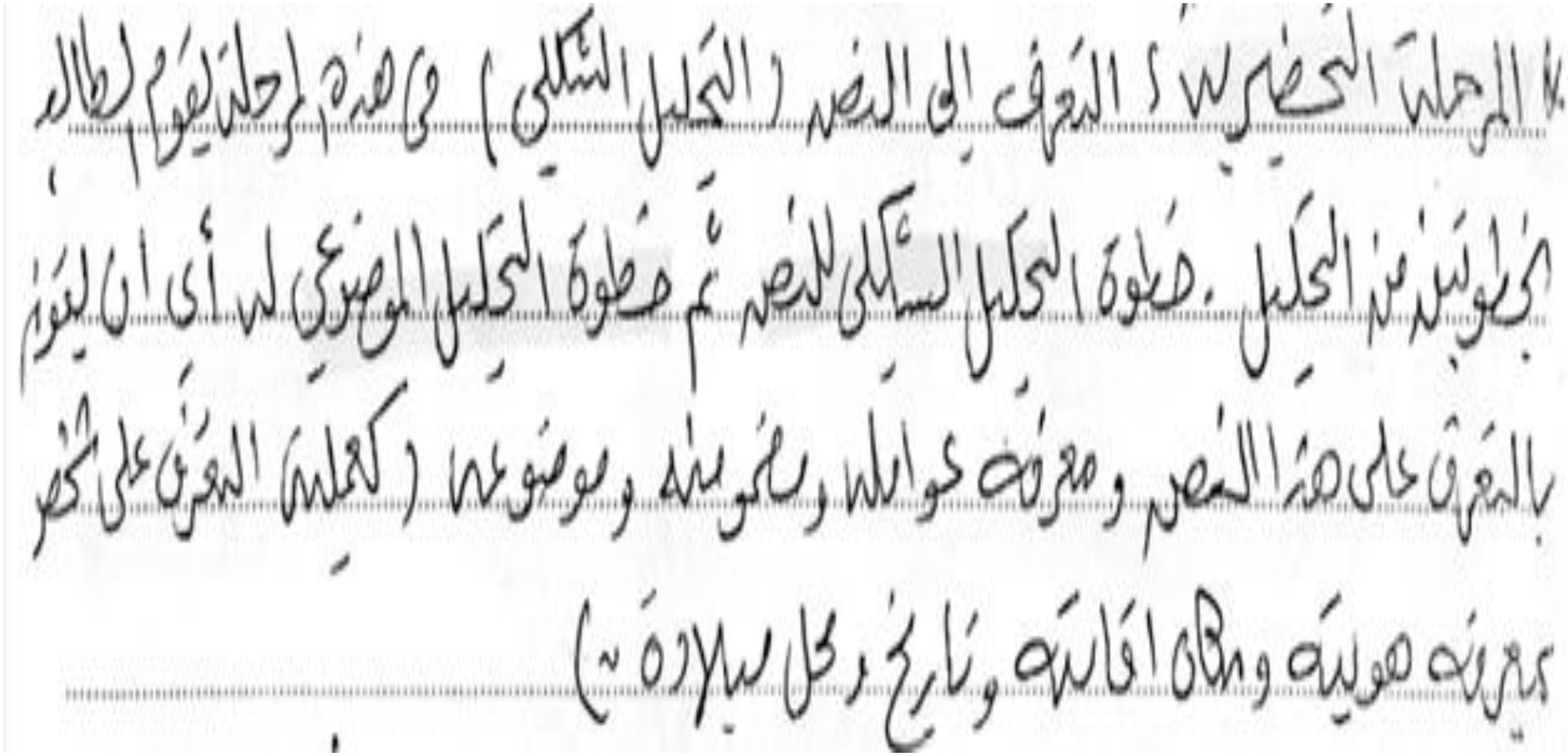

منهجية التعليق على نص قانوني

1- المرحلة التحضيرية : - أ/ التحليل الشكلي للنص

يقصد بالتحليل الشكلي أن يشير المعلق إلى كل العناصر التعريفية التي من شأنها تحديد الهوية الشكلية للنص القانوني؛ ومنها هوية النص، وبنيته، وغايته؛ كالتالي:

1 – هوية النص

في هذه المرحلة يتعيّن على الطالب أو الباحث بيان مكانة النص القانوني في الهرم التدرجي للتشريع؛ فيما إذا كان نصا من الدستور، أو نصا من معاهدة دولية مصادق عليها من طرف الجزائر أم لا، أو نصا من قانون عضوي أو قانون عادي، أو نصا من مرسوم رئاسي أو تنفيذي ...إلخ.

كما ينبغي أيضا بيان تاريخ صدور النص، وتاريخ سريانه، وما لحقه من تعديلات، وإن كان للنص ظروف استثنائية كانت سببا في صدوره كالقوانين التي تصدر لمواجهة ظرف معيّن وجب الإشارة إليها. فضلا عن تحديد موقعه (رقم المادة، رقم القسم، رقم الفصل، رقم الكتاب).

منهجية التعليق على نص قانوني

1- المرحلة التحضيرية : - أ/ التحليل الشكلي للنص

2- بنية النص

وهنا يُنظر في بنية النص المطبعية واللغوية؛ فأما الأولى فتتجلى من خلال عدد الفقرات التي تضمنها النص محل التحليل، مع بيان من أين تبدأ وتنتهي كل فقرة. وأما الثانية فتظهر من خلال كيفية الصياغة والأسلوب المعتمد والمصطلحات المستخدمة.

3- غاية النص

لا يوضع النص القانوني عبثا؛ إنما يتوخى المشرع من وراء سَنِّه للنص هدفا معيّنا وهو بوجه عام حل مشكل قانوني يعترض الأشخاص في حياتهم، ولولا أن المشرّع يرى في وضع النص حلا لتلك المشكلات ما تبنّاه. كأن يكون في النص تعريف لتصرف ما أو بيان لأركانه وشروطه.

منهجية التعليق على نص قانوني

1- المرحلة التحضيرية : - أ/ التحليل الشكلي للنص

4–البنية اللغوية للنص

في هذه المرحلة، تتم دراسة الألفاظ المستخدمة في النص للحكم على مدى ملاءمتها للسياق ومدى انسجامها معه، وأيضا مدى دلالتها اللغوية، لأن اللغة القانونية هي لغة متخصصة و لهذا يجب الوقوف عند استعمال المصطلحات، لأن هاته الأخيرة تؤدي معنى واحد ومحدد ، و تتضمن البنية اللغوية لنص قانوني الإشارة إلى العبارات و المصطلحات التي لها أهمية خاصة لفهم النص.

منهجية التعليق على نص قانوني

1- المرحلة التحضيرية : - ب/ التحليل الموضوعي للنص (تحليل مضمون النص)

يقتضي التحليل الموضوعي دراسة النص دراسة مستفيضة أي أن الطالب في هذه المرحلة يستغوصه ويتوغل في موضوع المسألة القانونية التي يتعلق بها النص لهذا الغوص يتطلب بداية قراءة النص قراءة متكررة وجيدة ذلك أن مع دراسة كل كلمة وفقرة فيه يمكن أن يصل الطالب إلى الأفكار التي يثيرها النص فيقوم بتحليلها وتفكيكها تحضيرا للمناقشة في المرحلة التحريرية للتعليق

منهجية التعليق على نص قانوني

1- المرحلة التحضيرية : - ب/ التحليل الموضوعي للنص (تحليل مضمون النص)

وعليه فإن تحليل مضمون النص القانوني يؤدي إلى معرفة الحكم الذي يقرره النص في حق وقائع معينة إذا توافرت شروط محددة. كالحكم بالإبطال أو الفسخ بالنسبة للتصرفات المدنية بطبيعتها، أو الحبس بالنسبة للأفعال ذات الطبيعة الجزائية. وقد يكون محل النص تعريفا كأن يعرف البيع أو الشركة مثلا؛ بحيث أن توافر عناصر ذلك التعريف في تصرف ما تجعل منه بيعا أو شركة ... ونحو ذلك، وأهم ما في هذه المرحلة الوصول إلى تحديد الإشكالية وخطة المناقشة.

منهجية التعليق على نص قانونى

1- المرحلة التحضيرية : - ب/ التحليل الموضوعي للنص (تحليل مضمون النص)

- شرح المصطلحات

من الأحسن هنا أن يشير الطالب إلى أهم المصطلحات القانونية التي جاءت في النص ويشرحها بإيجاز، لأن هذا مفيد في تفادي الخلط بين المصطلحات المتشابهة وخاصة تلك التي تداول بعض القانونيين على استعمالها في غير محلها، فصارت خطأ شاسعا في الوسط القانوني وبات من الصعب تصحيحها في الأذهان، و الفهم الصحيح للمصطلحات المستعملة في النص هو الذي يؤدي إلى التحديد الصحيح لموضوع المسألة القانونية محل التعليق و تفادي الخروج عنه، ولهذا بات من الضروري البدء بشرح المصطلحات القانونية التي يحتويها النص محل التعليق

منهجية التعليق على نص قانوني

1- المرحلة التحضيرية : - ب/ التحليل الموضوعي للنص (تحليل مضمون النص)

- استخراج الفكرة العامة والأفكار الأساسية

يقصد بالفكرة العامة المعنى الإجمالي للنص، و يسهل استخراجها بعد قراءة متأنية للنص وفهمه فهما جيدا، بحيث يتبين للطالب موضوع المسألة القانونية التي يتعلق بها ويفيد استخراج الفكرة العامة من النص في تحديد إطار المسألة المراد مناقشتها حتى لا يخرج الطالب عن الموضوع .

منهجية التعليق على نص قانوني

1- المرحلة التحضيرية : - ب/ التحليل الموضوعي للنص (تحليل مضمون النص)

- استخراج الفكرة العامة والأفكار الأساسية

بعد استخراج الفكرة العامة، يقوم الطالب بتقسيم النص إلى فقرات تقسيما منطقيا بحيث تتضمن كل فقرة فكرة واحدة، ويقوم بوضع عنوان لكل فقرة، و يفيد ذلك في التحضير لوضع خطة ملائمة.

منهجية التعليق على نص قانوني

1- المرحلة التحضيرية : - ب/ التحليل الموضوعي للنص (تحليل مضمون النص)

1- تحديد الإشكالية

الإشكالية هي نقطة الارتكاز الأساسية لأي بحث وفيها تتضح معالم المشكلة ومنها يعرف القارئ ماذا يأمل الباحث من بحثه، والبحث الذي يخلو من الإشكالية هو بحث غير جدير بصفة العلمية لأن نقطة الارتكاز الأساسية التي يدور حولها أي بحث علمي هي مشكلة أو تساؤل يتطلب حلا أو جوابا. وطرح الإشكالية على شكل سؤال يعني أن جواب السؤال هو غاية البحث، لذلك تساعد الصياغة في تحديد الهدف الرئيسي للبحث.

وعلى الطالب التأني في استعراض ألفاظ وعبارات الموضوع المطروح، من أجل حصر الإشكالية العلمية التي يتبلور حولها الموضوع. عدا عن أن تحديد السؤال الرئيسي مهم جدا للباحث فهو يحفظه من الضياع نتيجة ظهور آفاق جديدة[1].

منهجية التعليق على نص قانوني

1- المرحلة التحضيرية : - ب/ التحليل الموضوعي للنص (تحليل مضمون النص)

-تحديد الإشكالية-

وقد رأينا أن النص ليس معصوما من الخطأ والغموض والنقص وتعارض الأحكام – سواء في نفس التشريع أو بين تشريعين مختلفين –، وكلما كان الطالب أو الباحث قادرا على إدراك ذلك استنادا لتحليل المضمون والمعلومات القبلية حول الموضوع؛ أو ما تم جمعه من المصادر فيه. كلما كان أقرب للوقوف على الإشكالية التي يثيرها النص المراد تناوله بالتحليل.

منهجية التعليق على نص قانوني

2- المرحلة التحريرية: أ/ وضع خطة التعليق

يقتضي وضع الخطة (ولو المبدئية) وجود تصور عام للموضوع والإحاطة بمجموعة الأفكار الرئيسية المتعلقة بهذا الموضوع وذلك استنادا على القراءة الأولية للمعلومات المحصلة، والتي ساعدت في استعراض الإشكالية أو الفكرة المحورية للنص.

وبذلك يتمكن الباحث من وضع خطة أولية كإطار لتقسيم مشتملات المسائل الداخلية في الموضوع المطلوب، ويشترط أن تكون الخطة خادمة للإشكالية المطلوبة أو المحورية للنص، ويترتب على ذلك ضرورة الربط بين إشكالية البحث وتقسيماته الرئيسة، ودون التطرق بالضرورة إلى جميع المسائل التي يتناولها، أي دون الدخول في تفاصيل الموضوع.

منهجية التعليق على نص قانوني

2- المرحلة التحريرية: أ/ وضع خطة التعليق

ولكن من أجل التوصل إلى التقسيم الرئيسي للموضوع لابد من تحديد المشتملات الأساسية للبحث، ويكون ذلك من خلال طرح مختلف التساؤلات التي يثيرها الموضوع محل الدراسة، وتمثل هذه التساؤلات العمود الفقري لخطة البحث.

هذا ويتفرع كل قسم رئيسي إلى تقسيمات فرعية وهذا بحسب ما تقتضيه طبيعة الموضوع، ونوعية الخطة المعتمدة في ذلك. والباحث هو سيد الموقف في اختيار الخطة الملائمة لموضوع البحث، ولكن يجب أن تكون مؤسسة على منهجية مقصودة للوصول إلى مسعى معيّن. وعادة إذا كان تحليل نص المادة القانونية عبارة عن بحث معد للنشر في إحدى المجلات العلمية المحكّمة يكون التقسيم واسعا من مبحثين مثلا. أما إذا تحليل نص المادة القانونية إجابة عن سؤال في امتحان أو مسابقة يكون التقسيم الضيق أفضل كمطلبين أو (أولا وثانيا).

منهجية التعليق على نص قانوني

2- المرحلة التحريرية: أ/ وضع خطة التعليق

ولكن لا بشرط اتباع تقسيم معين لأن ذلك مرده الأفكار الرئيسية التي يتضمنها الموضوع، وأيضا بالنسبة للتقسيمات الفرعية، ولكن ينبغي دائما الالتزام بالتواصل المنهجي للتقسيم. ويتحقق ذلك من خلال عنونة كل قسم من أقسام البحث، ومن هنا تأتي أهمية العناوين الجزئية وارتباطها بالإشكالية أو الفكرة المحورية للموضوع باعتبارها العنوان الرئيسي للبحث، ومدخل لمعالجة موضوع البحث.

منهجية التعليق على نص قانوني

2- المرحلة التحريرية: أ/ وضع خطة التعليق

ولكن يجب أن تكون هناك صلة عضوية بين العناوين الفرعية للجزء الواحد، وبينها جميعا وبين العنوان الرئيسي للجزء الذي يجمع بينها من جهة، وبين عناوين الأجزاء والعنوان العام للبحث من جهة أخرى، وبهذا يتوصل الباحث إلى وضع خطة أولية والتي تمثل التقسيم الأساسي للبحث، ثم الانتقال إلى المرحلة الموالية.

منهجية التعليق على نص قانوني

2- المرحلة التحريرية: أ/ المناقشة

② المناقشة : تتم مناقشة المسألة القانونية التي يثيرها النص لتحرير خطة بين ما جاء فيها بداية بالمقدمة ومرورا بطلب الموضوع و انتهاء بالخاتمة

• المقدمة : يبدأ الطالب في مقدمة بحثه التعليق بعرض المسألة القانونية المراد مناقشتها بصورة مقتضبة ووجيزة ومركزة، ومن اهم العناصر التي يجب ان تتضمنها المقدمة هو تحديد الاطار العام الذي يندرج فيه النص القانوني ثم ذكر طبيعة النص مع الاشارة الى الاشكالية التي يتمحور حولها هذا النص بعد الاشارة الى اهمية الموضوع ثم بيان اهم التقسيمات الخطة المراد اعتمادها للاجابة عن الاشكالية .

منهجية التعليق على نص قانوني

2- المرحلة التحريرية: أ/ المناقشة

• صلب الموضوع (العرض) ... وهو الجزء الذي يعرض فيه الطالب تحليله ومناقشاته
عبر مباحث ومطالب وفروع البحث إن وجدت، ويتطلب هذه المناقشة لموضوع النص أن
يكون الطالب ملما بالجانب النظري الكافي او المعلومات الضرورية لمناقشة موضوع النص،
كما يجب عليه ان يتجنب اعادة كتابة ما جاء في النص بل عليه ان يشرح أفكاره مبديا رأيه
فيها مع التبرير، متبعا في ذات الوقت الا يخرج عن حدود الموضوع الذي يثيره النص فعليه
أن يقيد نفسه بأفكار النص تحليلا و شرحا و انتقادا.

منهجية التعليق على نص قانوني

2- المرحلة التحريرية: أ/ المناقشة

في هذه المرحلة يعمل الطالب أو الباحث على تقديم مساهمته الرئيسية في هذا النوع من البحوث، وذلك عن طريق اقتراح تقويم للنص من وجهة نظر القانون، وذلك من خلال علاقة النص موضوع البحث بغيره من النصوص القانونية السارية في الدولة، فيتساءل إذا ما كانت القاعدة القانونية موضوع التعليق متوافقة مع المبادئ العامة للقانون أم أنها تشكل خروجا عنها، فإذا كانت متوافقة معها، على الطالب أو الباحث أن يدعم رأيه بأمثلة. أما إذا كان مخالفا، فسيحاول أن يحدد هذا الاختلاف ويتعرف على أسباب ذلك، كما يتعيّن عليه أن يقدم رأيه فيما إذا كان هذا الاختلاف مقصودا أم لا .

ولا ينبغي أن تكون المناقشة في هذا الصدد مجرد نقل المعلومات بشكل سطحي؛ بل لابد أن يقوم الطالب أو الباحث بتقديم تحليل يمتاز بالعمق والموضوعية مع بيان الموقف الشخصي من الآراء المطروحة في المسألة لا مجرّد عرضها.

منهجية التعليق على نص قانونى

2- المرحلة التحريرية: أ/ المناقشة

كما يتعيّن على الطالب أو الباحث أن يبيّن الفائدة من النص موضوع التحليل؛ أي مدى الحاجة إلى صدوره، وهنا نكون أمام فرضين: الأول؛ أن يكون النص صدر تعديلا لنص آخر ساري المفعول وهنا يتعيّن على الباحث أن يبيّن مدى الحاجة إلى هكذا تعديل. والثاني؛ أن يكون نصا جديدا ينظم مسألة لم تكن محل تنظيم من قبل. وهنا أيضا يكون لزاما على الباحث بيان الظروف التي كانت سببا في الدفع بهذا النص إلى الوجود.

منهجية التعليق على نص قانونى

2- المرحلة التحريرية: ب / الخاتمة

الخاتمة هي آخر ما يكتب؛ وهي حصيلة البحث بأكمله ووصف له، ولا يعني ذلك أن تكون تلخيصا أو ترديدا لما تضمنه البحث، بل يجب أن تتضمن النتائج التي توصل إليها الباحث في ضوء مناقشاته وتحليلاته التي تضمنها صلب الموضوع.

لذلك ينبغي أن لا يكون في الخاتمة تهميش لأنها لا تتضمن أي حقائق جديدة غير تلك التي تضمنها صلب الموضوع.

منهجية التعليق على نص قانوني

2- المرحلة التحريرية: ب / الخاتمة

وأهم ما يجب أن يشير إليه الطالب أو الباحث في الخاتمة هو الإجابة صراحة عن الإشكالية التي كان قد طرحها في مقدمة بحثه، بل ذلك ذكر جملة التوصيات التي يراد منها تقويم النص محل التحليل.

منهجية التعليق على نص قانوني

نموذج تطبيقي للتعليق على نص قانوني
الفقرة الأولى من المادة 90 من القانون المدني

تنص المادة 90 في فقرتها 1 على أنه:

((ذا كانت التزامات أحد المتعاقدين متفاوتة كثيرا في النسبة مع ما حصل عليه هذا المتعاقد من فائدة بموجب العقد أو مع التزامات المتعاقد الآخر وتبين أن المتعاقد المغبون لم يبرم العقد إلا أن المتعاقد الآخر قد استغل فيه ما غلب عليه من طيش أو هوى جاز للقاضي بناءا على طلب المتعاقد المغبون أن يبطل العقد أو أن ينقص التزامات هذا المتعاقد)).

منهجية التعليق على نص قانوني

نموذج تطبيقي للتعليق على نص قانوني
الفقرة الأولى من المادة 90 من القانون المدني

1- <u>التحليل الشكلي</u>:

أ- طبيعة النص: النص محل التعليق هو نص تشريعي.

ب- موقع النص: أشار المشرع لنص المادة 90 في الشرط الأول المتعلق ب "الرضاء" من القسم الثاني تحت عنوان شروط العقد من الفصل الثاني تحت عنوان شروط العقد من الفصل الثاني تحت عنوان "العقد" من الباب الأول تحت عنوان "مصادر الالتزام" من الكتاب الثاني تحت عنوان الإلتزامات والعقود" من التقنيين المدني الجزائري.

ج- المصدر المادي: تقابل نص المادة من التقنيين المدني الجزائري كل من المادة 227 من التقنيين المدني المصري والمادة 1117 من التقنين المدني الفرنسي.

منهجية التعليق على نص قانوني

نموذج تطبيقي للتعليق على نص قانوني
الفقرة الأولى من المادة 90 من القانون المدني

2- <u>التحليل الشكلي</u>:

د- البناء المطبعي للنص: الفقرة 1 من نص المادة 90 و التي تبدأ من عبارة "إذا كانت التزامات" و تنتهي بعبارة "ينقص التزامات هذا المتعاقد".

هـ – البناء اللغوي : استعمل المشرع للتعبير على فكرة النص مصطلحات ذات دلالات عامة يتوجب ضبط مدلولها القانوني لحصر معناها و قصر دلالتها على المفهوم القانوني فقط مثل " المغبون" " "الطيش" "الهوى الجامح".

منهجية التعليق على نص قانوني

نموذج تطبيقي للتعليق على نص قانوني
الفقرة الأولى من المادة 90 من القانون المدني

3- التحليل الموضوعي:

أ-شرح المصطلحات

المغبون: هو المتعاقد الذي شاب رضاءه عيب الاستغلال.

الاستغلال: هو اغتنام ضعف المتعاقد المغبون لإبرام عند يحصل فيه الطرف المستغل على فائدة تفوق بكثير فائدة الطرف المغنون.

الطيش: هو الخطة التي تنتاب المغبون فتجعله ينصرف بدون حكمة وبدون أي تقدير لعواقب تصرفاته.

الهوى: هو الرغبة الشديدة التي تحتاج نفس المغبون في الحصول على محل العقد فيبرم العقد مهما كلفه التزامه.

ب-الفكرة العامة: يتعلق نص المادة 90 المشار إليها أعلاه بمسألة الاستغلال كعيب من عيوب الرضا التي تؤدي الى البطلان النسبي للعقد.

منهجية التعليق على نص قانوني

نموذج تطبيقي للتعليق على نص قانوني
الفقرة الأولى من المادة 90 من القانون المدني

ب–الأفكار الرئيسية: يحتوي نص المادة 90 على فكرتين رئيسيتين:

1– الأولى: عناصر الاستغلال وتتفرع بدورها الى فكرتين ثانويتين:

– العنصر المادي: وهو التفاوت بين التزامات الطرفين.

– العنصر النفسي: وهو توفر الطيش والهوى في نفس المتعاقد المغبون وبنية استغلال هذا الطيش.

أما الفكرة الثانية: فتتعلق بالجزاء المترتب على عيب الاستغلال وتنتزع الى فكرتين اثنتين وهما:

– البطلان النسبي للعقد

– إنقاص التزامات الطرق المغبون

هذه مجمل الأفكار الرئيسية بما فيها الأساسية والثانوية التي احتواها النص.

منهجية التعليق على نص قانوني

نموذج تطبيقي للتعليق على نص قانوني
الفقرة الأولى من المادة 90 من القانون المدني

الإشكالية:

لكون هذه الفقرة لم تتضمن إلا فكرة رئيسية واحدة و هي فكرة "الاستغلال" باعتباره عيبا من عيوب الرضا ببيان عناصره و الجزاء المترتب على من شاب تعاقده هذا العيب ، تكون الإشكالية مباشرة من حيث التساؤل حول مفهومه من خلال عناصره التي يتحقق بها و كذا و الجزاء المترتب عليه .

ما هي عناصر عيب الاستغلال ؟ و ما الجزاء المترتب عليه ؟

منهجية التعليق على نص قانوني

نموذج تطبيقي للتعليق على نص قانوني
الفقرة الأولى من المادة 90 من القانون المدني

الخطة: على ضوء الإشكالية تكون الخطة المقترحة باستخدام المباحث في تقسيمها أو أولا و ثانيا حسب تقدير المعلق :

مقدمة

المبحث الأول: عناصر الإستغلال

المطلب الأول: الثاني" العنصر المادي

المطلب الثاني: العنصر النفسي

منهجية التعليق على نص قانوني

نموذج تطبيقي للتعليق على نص قانوني
الفقرة الأولى من المادة 90 من القانون المدني

المبحث الثاني: الجزاء المترتب على عيب الاستغلال.

المطلب الأول: البطلان النسبي للعقد.

المطلب الثاني: إنقاص التزامات الطرف المغبون

خاتمة تتضمن أهم نتائج التعليق

وهكذا يتم تفصيل الخطة بالشرح والأمثلة.